أسبوعية حركة الاشتراكية الديمقراطية (MDS)

العدد 1905 – الافتتاحية / انتخابات عامة لقول لا للعدوان والتوسع العسكري / فلنصدر حكم «لا» على حكومة الحرب برئاسة [تاكائيتشي]

◎ حلّ البرلمان لخدمة المصالح الذاتية إلى أقصى حد

في 19 كانون الثاني/يناير، أعلنت رئيسة الوزراء تاكائيتشي أنها ستقوم بحلّ مجلس النواب في مستهل دورة البرلمان العادية التي تُفتتح في 23 كانون الثاني/يناير. وستُعلن الانتخابات العامة لمجلس النواب في 27 كانون الثاني/يناير، على أن يجري التصويت وفرز الأصوات في 8 شباط/فبراير.

تسعى تاكائيتشي إلى إجراء الانتخابات العامة بينما لا تزال نسب التأييد مرتفعة، على أمل—إن أمكن—تحقيق أغلبية مطلقة للحزب الليبرالي الديمقراطي وحده. ففي الدورة البرلمانية العادية، لن يكون بمقدورها الإفلات من المحاسبة على فشلها في مواجهة غلاء المعيشة، وفرض زيادات ضريبية لتمويل الإنفاق العسكري، وعلاقاتها المشبوهة مع كنيسة التوحيد السابقة. ومن خلال التوجه إلى الانتخابات قبل ذلك، تحاول تجاوز هذه القضايا عبر الفوز بعدد كبير من المقاعد. كما يسعى حزب الابتكار الياباني بدوره إلى إجراء انتخابات حاكم وعمدة أوساكا في الوقت نفسه، متآمرًا لإعادة إحياء «خطة تحويل أوساكا إلى مدينة كبرى»، وهي خطة سبق أن رفضها الرأي العام. إن ذلك مناورة للبقاء السياسي في ظل تراجع الدعم الشعبي والمساءلة بشأن التهرب من نظام التأمين الصحي الوطني.

إنه بحق أقصى أشكال تحويل الانتخابات إلى ملكية خاصة من قبل ائتلاف الحكم بين الحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب الابتكار—حلّ للبرلمان بدافع المصلحة الذاتية البحتة.

◎ أوقفوا الحرب وتدمير سبل العيش

إن القضية الأهم التي يجب أن تُحسم في هذه الانتخابات هي الوقوف بوضوح ضد التوسع العسكري الهائل والمسار الحربي لحكومة تاكائيتشي، والدفاع عن حياة المواطنين.

فقد فُرض بالفعل، من خلال موازنة تكميلية للسنة المالية 2025، تقديم تحقيق هدف الإنفاق العسكري بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي. وتسعى تاكائيتشي الآن إلى تعديل الوثائق الأمنية (العسكرية) الثلاث، وتهدف—وإن لم تصرّح بذلك صراحة—حتى إلى إنفاق عسكري يعادل 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن خلال تأجيج الحديث عن «حالة طوارئ في تايوان»، تدفع نحو نشر صواريخ بعيدة المدى وتعزيز القواعد العسكرية. كما يجري توسيع المناورات العسكرية مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية والفلبين ودول حلف شمال الأطلسي (الناتو) وغيرها.

ومن أجل هذا التوسع العسكري، يتم كبح نفقات الضمان الاجتماعي ورفع الأعباء مثل أقساط التأمين. ويؤدي الارتفاع غير الطبيعي في إصدار السندات الحكومية إلى التضخم وانخفاض قيمة الين. كما يؤدي تراجع أسعار السندات إلى ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة كلفة خدمة الدين العام (فوائد السندات وسدادها). ونتيجة لذلك، تُخفض النفقات المخصصة لتحسين حياة المواطنين بشكل أكبر. ورغم أن أحزاب المعارضة طالبت بخفض أو إلغاء ضريبة الاستهلاك، فإن خفضًا محدودًا يقتصر على المواد الغذائية لن يوقف تدمير سبل العيش.

وباستثناء الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الديمقراطي، لم تعارض معظم الأحزاب هذا التوسع العسكري حتى خلال مناقشات الموازنة التكميلية. وينطبق ذلك على الحزب الديمقراطي الدستوري وحزب كوميتو أيضًا. وقد شكّل هذان الحزبان الآن حزبًا جديدًا تحت اسم «تحالف الإصلاح الوسطي» ويخوضان الانتخابات تحت شعار «الوسط». وفي سياساتهما الأساسية، يدفعان باتجاه نقاشات تعديل الدستور، بما في ذلك موقع قوات الدفاع الذاتي، ولا يعارضان التوسع العسكري أو قوانين الحرب، بل يذهبان إلى حد القول إن «ممارسة حق الدفاع عن النفس في حالة تهديد وجود الدولة هي ممارسة دستورية». كما يوافقان على إعادة تشغيل محطات الطاقة النووية.

بهذا الخط، لا يمكن مواجهة حكومة تاكائيتشي اليمينية المتطرفة. وفي الدول الأوروبية أيضًا، مُنيت القوى التي ترفع شعار «الوسط» بالهزيمة أمام اليمين المتطرف.

◎ على حكومة الحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب الابتكار أن تغادر

تواصل قوى الحرب، وعلى رأسها إدارة ترامب، غزو فنزويلا، واحتلال فلسطين، والحرب في أوكرانيا. كما أن حكومة تاكائيتشي تغاضت عن غزو فنزويلا وشاركت فيه، ودعمت الحكومة الإسرائيلية، وقامت قوات الدفاع الذاتي بشراء أسلحة مُصنَّعة في إسرائيل، وذلك كله من أجل التمسك بسياستها القائمة على أولوية العسكرة ونهج الحرب.

فلنواجه هذا المسار، ولنُخفّض الإنفاق العسكري، ولنؤمّن الموارد المالية عبر تعزيز الضرائب على الشركات الكبرى والأثرياء، ولنحقق تحسينًا حقيقيًا في حياة الناس. تحت راية وقف الحرب والتوسع العسكري، ومن أجل أفق الاشتراكية الديمقراطية، لنوصل في هذه الانتخابات العامة حكم «لا» واضحًا من المواطنين ضد حكومة تاكائيتشي.

(كانون الثاني/يناير 19)